البيت الأبيض يسعى لطمأنة حلفائه في آسيا

واشنطن/ رويترز

،، سعى البيت الابيض الأميركي إلى طمأنة حلفائه في آسيا والمحيط الهادي إلى أن التزام الولايات المتحدة بسياسة التركيز على آسيا مازال هدفا مهما رغم الاهتمام الأميركي الاخير بأحداث الشرق الاوسط.

وكان الغاء الرئيس باراك اوباما لجولة في آسيا في اكتوبر تشرين الاول قد اثار تساؤلات بشأن مدى التزامه بتغيير في سياسته. وانشغلت الولايات المتحدة مؤخرا بالعمل من أجل التوصل إلى اتفاق دولي بشأن البرنامج النووي الإيراني بعد توصلها لاتفاق لازالة الاسلحة الكيماوية للحكومة السورية.

وأعلنت سوزان رايس مستشارة الأمن القومي للبيت الابيض أن اوباما سيسافر الى آسيا في ابريل نيسان القادم لتعويض الرحلة التي الغيت في اكتوبر تشرين الاول بسبب ازمة الميزانية الأميركية.

كما يزور جو بايدن نائب الرئيس الأميركي الصين واليابان وكوريا الجنوبية اوائل ديسمبر كانون الاول كما سيعود جون كيري وزير الخارجية الأميركي إلى آسيا في غضون اسابيع.

وفي كلمة لها في جامعة جورجتاون قالت رايس "لا يهم عدد المناطق الساخنة التي تظهر في مناطق أخرى سنستمر في تعميق التزامنا الراسخ بهذه المنطقة المهمة."

وخصصت رايس معظم خطابها للتركيز على الصين. وقالت أن الهدف بالنسبة للصين هو التعامل مع "منافسة حتمية" وفي الوقت نفسه بناء تعاون وثيق في القضايا التي هناك اتفاق بين البلدين بشأنها.

وقالت رايس أن الولايات المتحدة ستواصل الإصرار على أن تحقق بكين تقدما ملموسا لتحسين مناخ التجارة الثنائية مثل سعر للعملة يستند الى قوى السوق وفتح الاسواق الصينية بشكل اكبر امام البضائع والخدمات الأميركية وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية للشركات الأميركية.

كما قالت رايس إن التجسس الالكتروني يلحق ضررا بالصين وإذا لم يتم اتخاذ إجراءات لكبحه "فإن هذا السلوك سيقوض العلاقة الاقتصادية التي تعود بالنفع على بلدينا."

واشنطن تجسست على البريطانيين بمباركة من لندن

لندن/وكالات

كشفت وثائق نشرها ادوارد سنودن نشرتها أمس صحيفة الغاردين والمحطة الرابعة في التلفزيون البريطاني أن وكالة الأمن القومي الأميركية تمكنت من التجسس على مواطنين بريطانيين من خلال اتفاق سري مع السلطات البريطانية.

وجاء في المعلومات أن السلطات البريطانية اعطت موافقتها في العام 2007 لمراقبة وتخزين البيانات المتعلقة بالاتصالات الهاتفية واتصالات الانترنت والبريد الالكتروني لبريطانيين من قبل وكالة الأمن القومي الأميركية.

وجاء في مذكرة نشرت في مايو 2007 حول التجسس الالكتروني وكشفت عنها الصحيفة والمحطة أن مكتب الاتصال في واشنطن للخدمات البريطانية من اجل التجسس الالكتروني ووكالة الأمن القومي الأميركية قررا "العمل معا من اجل وضع سياسة جديدة تتعلق باستعمال معلومات بريطانية يتم اعتراضها عرضا".

وأضافت الوثيقة "حتى الآن، تمكن المحللون من درس كل البيانات البريطانية التي جمعت عرضا وتتعلق بتحديد معطيات اصحابها بما في ذلك البريد الالكتروني وارقام الفاكس والهاتف".

واقر هذا الاتفاق بالرغم من الشرعة التي يطلق عليها اسم "خمسة عيون" التي تنص على أن المواطنين الأميركيين والبريطانيين والاستراليين والكنديين والنيوزيلنديين هم بمنأى عن إجراءات محتملة للمراقبة من قبل اجهزة المخابرات في دول اخرى.

ولم يصدر أي رد فعل مساء الاربعاء عن السلطات البريطانية والأميركية حول نشر هذه المعلومات الجديدة.

وإدوارد سنودن عميل تقني لدى وكالة المخابرات المركزية، عمل كمتعاقد مع وكالة الأمن القومي قبل أن يسرب تفاصيل برنامج التجسس بريسم إلى الصحافة.

وفي يونيو 2013م سرب سنودن مواد مصنفة على أنها سرية للغاية من وكالة الأمن القومي، منها برنامج بريسم إلى صحيفة الغارديان و صحيفة الواشنطن بوست.

الجمود يسيطر على عمل لجنة تعديل الدستور التركي

انقرة/ وكالات

،، فشلت اللجنة البرلمانية المكلفة تبعديل الدستور التركي الموروث عن الانقلاب العسكري سنة 1980م، كما وعد رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان، في مهمتها ويفترض ان يصدر قرار بحلها.

وصرح احمد ايياما النائب في حزب العدالة والتنمية الحاكم بأن "اللجنة البرلمانية التي كلفت اعداد قانون اساسي جديد لم تتوصل الى التوافق حول أي بند منذ اربعة اشهر".

واضاف: "يبدو من الصعب صياغة دستور جديد قبل الانتخابات العامة" المقررة في 2015م.

واعلن رئيس البرلمان جميل جيجك انه ينوي الانسحاب من اللجنة.

وقال محمد علي شاهين نائب رئيس حزب العدالة والتنمية للصحفيين: "عبر رئيس البرلمان عن وجهة نظره بأنه من غير الممكن صياغة دستور جديد وسيبلغ قادة الأحزاب السياسية الأربعة بذلك في خطاب".

ولم تتوصل الأحزاب الأربعة إلى اتفاق بشأن نحو 60 مادة فقط، فيما سيطرأ الجمود على المحادثات على مدى الأسابيع القليلة الماضية.

وتحاول اربعة احزاب سياسية ممثلة في الجمعية الوطنية عبر اجتماعات منذ 2011م، تعديل الدستور الذي أقره العسكريون بعد انقلاب 1980م وخضع لعدة تعديلات منذ ذلك الحين.

واتجه حزب العدالة والتنمية إلى التعاون مع حزب الشعب الجمهوري على إثر رفض كل من حزبي الحركة القومية والسلام والديمقراطية الكردي المصادقة على مقترح حزبهم بتمرير 60 مادة دستورية متفق عليها داخل لجنة التوافق الدستورية ووضعها حيز التنفيذ. لكنه واجه صعوبات كذلك في إقناع النواب الجمهوريين.

ويحتاج إقرار الحزمة القانونية الدستورية المكونة من 60 مادة إلى 367 صوتا وفي حالة الحصول على 330 صوتا سيتم طرحها للاستفتاء الشعبي.

ويستحوذ حزب الشعب الجمهوري على 135 مقعدا في البرلمان التركي من بين 550 مقعداً، أي ما يقارب 25% من عدد المقاعد.

ويحتاج إقرار الحزمة القانونية الدستورية المكونة من 60 مادة إلى 367 صوتا على الأقل وفي حالة الحصول على 330 صوتا على الأقل سيتم طرحها للاستفتاء الشعبي

وكان يفترض ان تقدم اللجنة مشروع دستور جديدا قبل الانتخابات المحلية والرئاسية المقبلة المقررة في مارس واغسطس 2014م.

لكن خلافات شديدة بين اعضاء اللجنة عرقلت اعمالهم وخاصة منها الاعتراف بحقوق الاقلية الكردية واقرار نظام رئاسي.

ويقول متابعون للشأن السياسي في تركيا: إن النقاط الخلافية الجوهرية تتعلق بالحريات الدينية وتعريف المواطنة في الدستور وهي النقاط التي تثير انقساما حادا بين النخب السياسية التركية.

وكان أردوغان تعهد خلال حملته الانتخابية في 2011م بكتابة دستور جديد. وظلت اللجنة التي تضم، إلى جانب الحزب الحاكم، ثلاثة أحزاب معارضة هي: حزب الشعب الجمهوري المنتمي إلى التيار الاشتراكي الديمقراطي وحزب السلام والديمقراطية المؤيد للأكراد وحزب الحركة القومية اليميني، تعمل منذ عامين لوضع الدستور الجديد.

ورغم انه لم يعلن رسميا ترشيحه، يتوقع خصوم رئيس الحكومة الحالي ان يترشح الى الرئاسة التي ستطرح على الاقتراع العام المباشر لأول مرة السنة المقبلة.

وقد اعرب اردوغان مرارا عن رغبته في تعزيز صلاحيات رئيس الدولة. ولا يتمتع الرئيس الحالي عبدالله غول إلا بصلاحيات فخرية.

ولن يتمكن اردوغان الذي يتولى منصب رئيس الوزراء منذ 2003م وأعيد انتخابه بنسبة كبيرة في 2007 و2011م، من البقاء في منصبه بعد الانتخابات التشريعية في 2015م بسبب بند في النظام الداخلي لحزبه، حزب العدالة والتنمية، يمنع الترشح لأكثر من ثلاث مرات الى النيابة.

اعتقال مشتبه في حادث إطلاق رصاص بباريس

باريس/ رويترز

أعلن وزير الداخلية الفرنسي مانويل فالس يوم الخميس أن الشرطة الفرنسية اعتقلت مشتبها به في حادث إطلاق النار على مقر صحيفة يسارية وبنك كبير في باريس.

وقال فالس في مؤتمر صحفي إن المشتبه به اسمه عبدالحكيم دخار وله علاقة باثنين تورطا في حادث تبادل إطلاق نار مع الشرطة الفرنسية عام 1994 أدى إلى مقتل خمسة أشخاص من بينهم ثلاثة ضباط.

واعتقل دخار ليل الاربعاء وهو في حالة شبه إغماء داخل سيارته في موقف للسيارات في ضاحية بشمال غرب العاصمة الفرنسية بعد تلقي الشرطة معلومات من شخص أقام عنده مؤخرا.

وقال فالس "كل المؤشرات تشير إلى انه حاول الانتحار" وأضاف أن دافع المشتبه به لاطلاق النار لايزال غير معروف.

واطلق المهاجم حليق الرأس الذي قالت الشرطة أن كاميرات المراقبة سجلت لقطات مصورة له النار على مكتب صحيفة ليبراسيون يوم الاثنين فأصاب مساعد مصور بجروح بالغة قبل أن يلوذ بالفرار.

وبعد نحو 90 دقيقة من هذا الهجوم قالت الشرطة ومتحدثة باسم بنك سوسيتيه جنرال أن المهاجم فتح النار امام مقر البنك في حي لا ديفونس دون أن يصيب أحداً.

وبعد قليل خطف نفس الرجل سيارة قريبة وقال سائقها للشرطة أن الخاطف أجبره على إنزاله في شارع الشانزليزيه بوسط باريس حيث اختفى وسط الزحام.

وتمكنت الشرطة من التعرف على المشتبه به من خلال تحليل الحمض النووي الذي وجدت آثاره على فوارغ الطلقات في السيارة التي استخدمها للوصول إلى الشانزليزيه.

وكان حكم على دخار بالسجن أربع سنوات لشرائه البندقية التي استخدمها المسلحان في حادث إطلاق النار خلال مطاردة بالسيارة في شرق باريس عام 1994م.

حدث الساعة

ليبيا والعامل الخارجي

إ سكندر المريسي

■ الفوضى الأمنية التي تجتاح ليبيا في الظرف الراهن وما تشهده من أعمال عنف ارتفعت وتيرتها مؤخرا وراح ضحيتها العشرات من المواطنين خصوصا ماحدث يوم السبت الماضي من مواجهات مسلحة داخل العاصمة طرابلس وما نتج عنها من ردود أفعال مختلفة تؤكد على أن ليبيا لا تزال تواجه تحديات كبيرة أبرزها المستوى الأمني واتساع تأثير المليشيات المسلحة وانحسار تأثير الحكومة.

كما يؤكد ذلك حقيقة القوى الخارجية التي تمارس من خلال أدواتها المحلية أقصى درجات التوتر والاستنفارات المضادة في أكثر من بلد عربي شهد حركة احتجاجات شعبية وتبرهن أحداث ليبيا الأخيرة عمق الأزمة الجارية في ظل الفوضى الأمنية فضلا عن فشل المؤتمر الوطني في تطبيع الأوضاع الاقتصادية والسياسية عوضا عن اتساع نطاق المجموعات المسلحة في واقع الانقسام الحاصل داخل السياسية المحلية.. ووفقا للشواهد وبحسب المراقبين فإن غياب الأمن والاستقرار وحالات الانهيار المتلاحقة في الحالة السياسية الليبية يرجع إلى مجموعة عوامل متداخلة مع بعضها البعض يبدو أبرزها على الاطلاق العامل الخارجي المهيمن على المستويات السياسية عقب انتصار حركات الربيع العربي في معظم البلدان العربية سيما تونس وليبيا واليمن مع استثناء مصر وسوريا بالإضافة إلى غياب أبسط أسس ومقومات الدولة التي قامت عليها حركة التغيير المتمثلة باحتجاجات 17 فبراير 2011م الموسومة بأنها ثورة شعبية قامت في واقع غياب دولة المؤسسات فلم تكن في ليبيا دولة مؤسسات بالمفهوم الوطني بقدر ما كانت الزعامة الفردية بدعم ومساندة العامل الخارجي متحكمة بالشؤون الاقتصادية والسياسية والأمنية وتلبي اشتراطات قوى الخارج المتصارعة.

وهو ما أظهر ضعفا واضحا في بنية المؤسسات الأمنية والعسكرية جراء غياب مفهوم الدولة الوطنية وهيمنة التأثير الخارجي غير المعلن على الحالة السياسية في واقع غياب بناء الجيش الوطني وكذلك غياب المؤسسات العسكرية فوسع التغيير الذي حدث من حالة الاختلالات الأمنية وبالتالي انتشرت ظاهرة المليشيات المسلحة وجرى تعزيز العامل الدولي و إظهاره بشكل أقوى واشمل في الشؤون السياسية الليبية وفقاً لمركزية ثلاثية يحتل الأولوية فيها بحسب مراقبين التأثير السلبي لإيطاليا إلى جانب التأثيرين الفرنسي والأميركي..

كل ذلك جعل الحكومة الحالية غير قادرة على تجاوز التحديات القائمة إلا من خلال إجراء تسوية شاملة لكافة النزاعات المحلية لإيجاد أجواء ملائمة تنهي حالة الاحتقانات وتحول دون اتساع نطاق الاستنفارات المضادة من أجل حل موضوعي للمشاكل العالقة.

ويتطلب ذلك الحد من تنامي العامل الخارجي بشقيه الأوروبي تحديداً والأميركي خصوصاً كعامل يراهن على المليشيات المسلحة حتى لا يتم تكريس حالة الأمن والاستقرار لأن تلك المليشيات هي نتاج طبيعي في المشكلات القائمة والبعد الآخر لقوى التدخل الخارجية والتي يحلو لها استمرار الصراعات والنزاعات والمواجهات بين أبناء البلد الواحد سواءً في ليبيا أو سوريا أو تونس ومصر وليس ببعيد منها اليمن إذ لا يروقها أن تنعم هذه البلدان التي شهدت ثورات شعبية بالأمن والاستقرار والسلام.

8 قتلى بغارات أميركية في باكستان

ارتفعت حصيلة الغارة التي شنتها طائرة استطلاع أميركية من دون طيار، على مدرسة تعليم ديني في إقليم خيبر بختونخوا شمال غرب باكستان، إلى 8 قتلى ينتمي عدد منهم إلى شبكة حقاني، في غارة هي الأولى التي تشّن خارج المنطقة القبلية المحاذية للحدود مع أفغانستان.

وذكرت مصادر صحيفة "داون" أن "الطائرة أطلقت 3 صواريخ استهدفت مدرسة دينية، يعتقد أنها تابعة لشبكة حقاني في منطقة تهسيل تال، في هانغو بإقليم خيبر بختونخوا".

ونقلت عن مصادر أن "الغارة أدت إلى مقتل 8 أشخاص، هم 3 معلمين و5 طلاب"، وأفيد أن "بينهم أشخاص ينتمون إلى شبكة حقاني المتصلة بحركة طالبان، عرف منهم مفتي حمد الله حقاني وعبد الرحمن".

يذكر أن هذه الغارة هي الأولى لطائرة من دون طيار، منذ الغارة التي أدت إلى مقتل حكيم الله محسود زعيم حركة طالبان الباكستانية، في الأول من نوفمبر في اقليم شمال وزيرستان، المنطقة القبلية الواقعة شمال باكستان.

11 مرشحا للانتخابات الرئاسية الأفغانية

تستعد أفغانستان لخوض الانتخابات الرئاسية الجديدة المقرر إجراؤها في الخامس من ابريل المقبل.

وأعلن نائب رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة عبدالرحمن هوتاك أن احد عشر مرشحا سجلوا في اللائحة النهائية للانتخابات الرئاسية مقابل نحو أربعين في الانتخابات السابقة عام 2009م.

وأقرت اللائحة ملفات كل المرشحين الذين يعتبرون الاوفر حظا مثل وزير الخارجية السابق عبدالله عبدالله الذي حل ثانيا في انتخابات 2009م، وقيوم قرضاي شقيق الرئيس الحالي حميد قرضاي، ووزير المالية السابق اشرف غاني.

واعلنت اللجنة انها اقرت ايضا مشاركة داود سلطان زوي بعد اقصائه في اكتوبر.

وستظهر الانتخابات الرئاسية المقبلة من سيخلف حميد قرضاي الذي يحكم البلاد منذ الاطاحة بنظام طالبان في 2001م، وقد انتخب مرة اولى في 2004م وثانية في 2009م لكن لا يسمح له الدستور بالترشح مجددا.

وستنظم الانتخابات الرئاسية في اجواء من الشكوك بسبب استمرار اعمال العنف في البلاد ورحيل آخر قوات حلف شمال الاطلسي البالغ عديدها 75 الفا في نهاية 2014م، وهي التي تدعم حكومة قرضاي الضعيفة في وجه تمرد حركة طالبان.

ويخشى المجتمع الدولي خصوصا من تكرار ما حصل في انتخابات 2009م من تزوير وحملة اعمال عنف من طالبان.

وقد دعت حركة طالبان الى مقاطعة الانتخابات واعلنت انها لن تعترف بشرعية الرئيس الجديد على غرار الرئيس قرضاي الذي تعتبره "دمية" بين ايدي واشنطن التي تقود قوات الحلف الاطلسي في افغانستان.

الأرجنتين تتهيأ للاستحقاقات الرئاسية القادمة

بوينوس ايرس/أ.ف.ب

أجرت الرئيسة الأرجنتينية كريستينا كيرشنر التي تعافت لتوها من عملية جراحية تعديلا وزاريا عميقا بتعيين احد المقربين منها والطامحين للرئاسة رئيسا للحكومة خورخي كابيتانيتش، لكنها لم تغير سياستها.

ولم تعمد بعد الرئيسة التي تنهي ولايتها الثانية والأخيرة أواخر 2015م، الى اختيار الشخص الذي سيخلفها، ويقول الخبراء ان كابيتانيتش حاكم اقليم شاكو (شمال الأرجنتين) وزعيم الحركة السياسية البيرونية التي تقودها كيرشنر، قد يكون الوارث المحتمل.

ويلاحظ كاتب الافتتاحيات في صحيفة لا ناسيون كارلوس باغني، ان تيار كيرشنر يعين للمرة الاولى لهذا المنصب "شخصية سياسية رفيعة المستوى وتنتمي الى الحركة السياسية البيرونية. يمكن ان يسهل تحالف رئيسة ضعيفة مع المسؤولين الاقليميين".

وقد سجل كابيتانيتش (48 عاما) نقاطا خلال الانتخابات النيابية لمنتصف الولاية التي اجريت في 27 اكتوبر في اقليمه شاكو حيث حققت الجبهة من اجل الانتصار افضل نتائجها. واحتفظت هذه الجبهة بالاكثرية في مجلسي البرلمان، لكنها خسرت هيمنتها في الاقاليم الخمسة الكبرى في البلاد.

في العام 2002، وإبان رئاسة ادواردو دوهالدي، وفيما شهد النظام المصرفي انذاك انهيارا، شغل منصب رئيس مكتب الرئيس، وهو منصب شبيه برئيس الحكومة وتقضي مهمته بتنسيق عمل الوزراء مع رئيس الدولة.

ولاحظ عالم الاجتماع خورخي جياكوب ان كابيتانيتش الذي تخصص في المحاسبة وتتحدر عائلته من مونتينيغرو، رجل متمرس ومحنك ويحظى بالاحترام وجدير بأن يطمح الى الرئاسة "اذا ما صمد" في هذا المنصب المعرض كثيرا للنقد.

واضاف جياكوب "هذا خيار استراتيجي، وهو قادر على جمع الحكام الذين خاب املهم من الكيرشنرية، انه رجل النظام من دون ان يكون تابعا لكيرشنر".

وترى عالمة الاجتماع غراسييلا رومر في اختيار كابيتانيتش الذي يتمتع بمنزلة سياسية تفوق منزلة اسلافه، استعدادا من الرئيسة لنقل السلطة، فيما اجرت لتوها عملية جراحية دقيقة لاستئصال ورم دموي قريب من المخ استدعت انصرافها الى نقاهة استمرت ستة اسابيع.

ويعتبر حاكم شاكو ايضا بمثابة "رد على (بروز سرجيو) ماسا" الرئيس السابق لمكتب كيرشنر الذي انشق ويطمح هو ايضا الى تولي منصب الرئاسة. وخلال الانتخابات النيابية الفرعية، احرز ماسا فوزا مريحا في اقليم بوينوس ايرس، الخزان الاول للاصوات في البلاد مع 38% من الهيئة الناخبة.

والشخصية الاخرى التي شملها التعديل الوزاري هو اكسيل كيسيلوف، احد المقربين من الرئيسة الذي عين وزيرا للاقتصاد في الثانية والاربعين من عمره. وهذا المنظر اليساري والذي يؤيد نظريات المفكر الاقتصادي جون مايناردكينيس، يقف وراء تأميم شركة واي بي اف النفطية التي كانت تتفرع من شركة ريبسول الاسبانية التي لم تحصل بعد على تعويضها.

وهو من اشد مؤيدي تدخل قوي للدولة في الاقتصاد ومراقبة الحصول على العملات الصعبة في الارجنتين.

وكان كيسيلوف، نائب الوزير حتى الان، يعتبر منظر السياسة الاقتصادية.

واعتبر خورخي جياكوب "هذه اعادة تأكيد للتوجه الاقتصادي، انه بوضوح خيار ضد الاسواق".

وفيما بلغ التضخم 27% في 2013، يعتبر اختيار الحاكم الجديد للبنك المركزي الذي يحترمه النظام المالي، مؤشرا للتهدئة على الارجح.

من جهة اخرى، اعلنت الرئاسة آخر تعديل مع استقالة وزير التجارة غيرمو مورينو الذي تعرض لانتقادات كثيرة بعدما نسق التدابير التي وضعت قيودا على الحصول على العملات الصعبة.

وتعرض للانتقاد ايضا لادارته المثيرة جدا للجدل المعهد الوطني للاحصاءات الذي انتقدته بشدة المؤسسات الاقتصادية الدولية بسبب احصاءاته التي اعتبرت غير جديرة بالثقة.

ومنذ الازمة الاقتصادية في 2001 وافلاس الدولة، سددت الارجنتين 93% من مستحقات دائنيها بحصولها على اعفاءات كبيرة من الديون، لكن صناديق مضاربة رفضت المشاركة في خطط تبادل الدين في 2005 و2010م وتطالب بكامل المبالغ المستحقة.